



الخبر

EL KHABAR

الصدق والمصداقية



السنة التاسعة عشرة / عدد 5676 / الثامن / الجزائر: 10 دج - فرنسا: 10

الثلاثاء 23 جوان 2009 م الموافق لـ 29 جمادى الثانية 1430 هـ

زيادات أجور الأساتذة الجامعيين تتجاوز 40 ألف دينار

يدخل نظام التعويضات الخاص بقطاع التعليم العالي حيز التنفيذ نهاية سبتمبر المقبل، مباشرة بعد لقاء الثلاثاء، حيث سيستفيد أساتذة الجامعة من زيادات تتجاوز 40 ألف دج، أي ما يعادل نسبة 80 بالمائة من الأجر القاعدي.

لبلوغ 80 بالمائة وركزت النقابية الوطنية لسلاسة أساتذة الجامعيين في مقترحاتها الخاصة بنظام التعويضات، على الأجر الرئيسي للرتبة الأصلية حسب الأوصاف، واقترحت النقابية ثلاثة تعويضات شددت على ضرورة تطبيقها بأثر رجعي ابتداء من 1 جانفي 2008.

من جهة أخرى، شهد اللقاء الذي جمع سيدي السعيد بممثلي نقابة الأساتذة الجامعيين، أمس، مناقشة ملف السكن الذي ركز عليه هذا التنظيم، وحسب الأمين العام، مسعود عمارنة، فإن قيادة المركزية النقابية سترفع خلال الأيام القليلة القادمة مقترحات النقابة إلى الحكومة للمصادقة عليها.

وقال محدثنا بأن سيدي السعيد "تضمن" المقترحات الخاصة بملف السكن، ووصفها بـ "الحلول" العملية التي ستخفف بعين الاعتبار لمعالجة مشكل السكن الذي يتخبط فيه أساتذة التعليم العالي.



مسعود عمارنة (يسار) لدى لقائه أمس سيدي السعيد

رمضان. من جهته، أكد مصدر مسؤول من وزارة التشغيل العالي بأنه تم تحديد سقف للتعويضات يتراوح بين 70 و80 بالمائة من الأجر القاعدي، ليتجاوز معدل الزيادة بذلك 40 ألف دج، وهو "مكسب" عظيم لنقابات القطاع التي راهنت على سقف 100 و150 بالمائة

القليلة القادمة. وقال عمارنة، في هذا الإطار، بأن عبد المجيد سيدي السعيد قدم تظلمات لأساتذة التعليم العالي، أكد خلالها بأن الحكومة ستشرع في تطبيق نظام التعويضات الخاصة بالقطاع خلال شهر سبتمبر المقبل، أي مباشرة عقب أشغال لقاء الثلاثاء المنتظر شهر

الجزائر، خيرة لعروسي

● عقد أعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، أمس، جلسة عمل مع عبد المجيد سيدي السعيد، مقر المركزية النقابية، تم خلاله مناقشة عدد من الملفات الخاصة بالقطاع وكذا أمور تنظيمية خاصة بنشاط النقابة التي تعمل تحت لواء الاتحاد.

وحسب الأمين العام للنقابة الأساتذة الجامعيين، مسعود عمارنة الذي تحدث لـ "الخبر"، فإن السرجيل الأول بالمركزية النقابية "صداق" على المقترحات التي تقدم بها هذا التنظيم في إطار ملف التعويضات. وهي المقترحات التي تمت مناقشتها على مستوى وزارة التعليم العالي في إطار اللجنة المشتركة المكلفة بإعداد الملف، حيث يستتظر أن تقدم تقريرها النهائي خلال الأيام

